بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالقِ الإنسان ، متميّزًا بما علّمه من التبيُّن والبيان ، وصلّى على أفضلِ مَن صدعَ بأمره وزَجْره ، داعيا وناهيا ، وعلى الطاهرين من آله وسلم .

وبعد فإنّك جارَيْتَنى — أطالَ الله بقاءك فى أشملِ سعادة وأكمل سلامة ، لَمَّا رأيتَنى أقصُر ما أستفضِلُه من وقتى ، وأستخلصه من وُكْدى[1] ، على عملِ شرحٍ للاختيار المنسوب إلى أبى تمامٍ حبيب بن أوس الطائىّ ، المعروف بكتاب الحماسة أمْرَ — الشِّعرِ وفنونِه[2] ، و ... نال الشُّعر له فى الجاهلية وما بعدها ، وفى أوائل أيّام الدولتين وأواخرها من الرفعة به ، إذ كان الله عزّ وجلّ قد أقامه للعرب مقام الكُتُب لغيرها من الأمم ، فهو مستودع آدابها ، ومُستحفَظ أنسابها ، ونِظام فَخارها يوم النّفار ، وديوانُ حِجاجها عند الخِصام .

ثم سألتنى عن شرائط الاختيار فيه ، وعمّا يتميز به النّظم عن النّثر ، وما يحمد أو يذمّ من الغُلُوّ فيه أو القصد ، وعن قواعد الشعر التى يجب الكلامُ فيها وعليها ، حتّى تصير جوانبُهَا محفوظة من الوَهْن ، وأركانها محروسة من الوَهْى إذ كان لا يُحْكم للشاعر أو عليه[3] بالإساءة أو بالإحسان إلاّ بالفحص عنها ، وتأمُّلِ مأخَذِه منها ، ومدى شأْوِه فيها ، وتمييز المصنوع مما يحُوكُه من المطبوع والأتِىّ المُستسهَل من الأبىّ المستكرَه . وقضيتَ العَجَب كيف وقع الإجماعُ من النُّقّاد على أنه لم يَتفق فى اختيار المقطّعات أنْقَى مما جمعه ، ولا فى اختيار

(١) الوكد بالضم : السعى والجهد ، وبالفتح ، : المراد ، والهم ، والقصد .

(٢) أمر ، هو المفعول الثانى لجاريتنى فى الكلام قبله . على أن المعروف أن يقال جاراه فى كذا وبكذا ، أى جرى معه فى المناظرة والجدال .

(٣) م : «وعليه» .

المُقصَّدات أوفَى مما دوَّنه المفضَّلُ ونقده[١] .

وقلت إنّ أبا تمّام معروفُ المذهب فيما يقرِضُه ، مألوف المسلك لما ينظمه نازعٌ فى الإبداع إلى كل غاية ، حاملٌ فى الاستعارات كلَّ مشقّةٍ ، متوصِّلٌ إلى الظَّفَرِ بمطلوبه من الصنعة أين اعتَسَفَ وبماذا عَثَر ، متغلغِلٌ إلى توعير اللفظ وتغميض المعنى أنَّى تأتَّى له وقَدَر ؛ وهو عادلٌ فيما انتخبَه فى هذا المجموع عن سلوك معاطفِ مَيْدانه ، ومُرْتضٍ ما لم يكن فيما يصوغه من أمره وشانِه ، فقد فَلَيْتُه فلم أجدْ فيه ما يوافق ذلك الأسلوبَ إلا اليسير . ومعلومٌ أن طبع كل امرئٍ — إذا ملك زمام الاختيار — يجذبُه إلى ما يستلذّه ويهواهُ ، ويصرِفه عما يَنفِرُ منه ولا يرضاه . وزعمتَ بعد ذلك أنْجَعَ أنك مع طول مجالستِك لجهابذة الشِّعْر والعلماء بمعانيه ، والمبرِّزين فى انتقادِه ، لم تقفْ من جهتهم على حَدٍّ يؤدّيك إلى المعرفةِ بجيّدهِ ومتوسِّطهِ ورديئِه ، حتى تجرِّد الشهادةَ فى شىء منه ، وتَبُتَّ الحُكمَ[٢] عليه أوْله ، آمنا من الجاذبينَ والمُدافعين . بل تعتقدُ أنّ كثيراً مما يستجيدُه زيدٌ يجوز أن لا يطابقَه عليه عمرو ، وأنه قد يُستحسَنُ البيتُ ويثنَى عليه ثم يستهجَن نظيرُهُ فى الشَّبَه لفظاً ومعنًى حتى لا مخالفةَ ، فيُعرضُ عنه ، إذْ كان ذلك موقوفاً على استحلاء المستَحْلِي واجتواءِ المُجتوِى ، وأنه كما يُرزق الواحِدُ فى مجالسِ الكبارِ من الإصغاء إليه والإقبال عليه ، ما يُحرَمُ صِنْوُهُ وشبيهُهُ ، مع أنّه لا فضيلةَ لذلك ولا نَقيصةَ لهذا إلاّ ما فازَ به من الجَدِّ عند الاصطفاء والقَسْمِ .

وقلتَ أيضاً : إنِّى أتمنّى أن أعرفَ السببَ فى تأخُّرِ الشُّعراء عن رُتبةِ الكُتّاب البُلغاء ، والعذرَ فى قِلّة المترسِّلين وكثرة المُفلقين[٣] ، والعلّةَ فى نباهة

---

(١) يعنى بذلك القصائد المفضليات ، التى اختارها المفضل الضبى .

(٢) فى الأصل : « لتحكم » وأثبتنا ما فى م .

(٣) المفلق : الشاعر المجيد يجىء بالعجائب فى شعره .

أولئك وخُمول هؤلاء، ولماذا كان أكثرُ المترسِّلين لا يُفلِقون فى قَرْض الشعر، وأكثرُ الشعراء لا يَبْرعون فى إنشاء الكُتُب، حتى خُصَّ بالذكر عَدَدٌ يسير منهم، مثل إبراهيم بن العبّاس الصولىّ، وأبى علىٍّ البَصير[1]، والعَتّابىّ، فى جمعهم بين الفَنَّين، واغترازِهم رِكابَ الظَّهْرَين[2]. هذا ونظامُ البلاغة يتساوى فى أكثره المنظومُ والمنثور.

وأنا إنْ شاء الله وبه الحولُ والقوّة، أوردُ فى[3] كلّ فَصْلٍ من هذه الفُصولِ ما يحتمله هذا الموضع، ويمكن الاكتفاء به؛ إذ كان لتقصّى المقالِ فيه موضعٌ آخَر، من غير أن أنصِبَ لما تُصَوِّرُه النعوتُ الأمثلةَ، تفادياً من الإطالة، ولأنّه إذا وَضَحَ السّبيلُ وقَعتِ الهداية بأيسرِ دليل. والله عزّ وجلّ الموفِّق للصواب، وهو حسبنا ونعمَ الوكيل.

* * *

اعلم أنّ مذاهبَ نُقّادِ الكلام فى شرائِطِ الاختيار مختلفة، وطرائقَ ذوى المعارف بأعطافِها وأردافِها مفترقَة، وذلك لتفاوُتِ أقدار معادِحِها على اتّساعها[4] وتنازُح أقطار مظانِّها ومعالمها[5]، ولأنّ تصاريفَ المبانى التى هى كالأوعية، وتضاعيف المعانى التى هى كالأمتعة فى المنثور، اتّسعَ مَجالُ الطبع فيها ومَسْرَحُه، وتَشَعَّبَ مَرادُ الفِكر لها[6] ومَطْرَحُه. فمِن البلغاء من يقول: فِقَرُ

(١) هو أبو على الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعى، المعروف بالبصير، كان من أهل الكوفة وسكن بغداد، ومدح المتوكل والفتح بن خاقان، وكان يتشيع فى غلو. وبقى إلى أيام المعتز. نكت الهميان ٢٢٥.

(٢) الاغتراز: أن يدخل قدمه فى الغرز، وهو للجمل مثل الركاب للبغل. فى الأصل «اغترارهم»، صوابه فى م.

(٣) م: «من».

(٣) المنادح: المفاوز، والمنتدح: المكان الواسع.

(٥) عنى بالتنازح التباعد.

(٦) م: «فيها».

الألفاظ وغُرَرُها ، كجواهر العقود ودررها ، فإذا وُسِمَ أغفالُها بتحسين نظومها[١] وحُلِّيَ أعطالُها بتركيب شُذورِها ، فراقَ مسموعُها ومضبوطُها ، وزانَ مفهومُها ومحفوظُها ، وجاء ما حُرِّر منها مُصَفًّى من كَدَر العِيِّ والخطَل ، مقوَّما من أَوَدِ اللّحن والخطأ ، سالما من جَنَف التأليف[٢] ، موزونًا بميزان الصواب ، يَمُوج في حواشيه رونَقُ الصّفاء لفظاً وتركيباً — قَبِله الفهمُ والتذّ به السمع . وإذا وَرد على ضدّ هذه الصفة صَدِئَ الفهمُ منه ، وتأذّى السّمع به تأذِّى الحواسِّ بما يخالفها .

ومنهم من لم يَرْضَ بالوقوف على هذا الحدِّ فتجاوزه ، والتزم من الزيادة عليه تتميمَ المقطع ، وتلطيفَ المطلَع ، وعَطْفَ الأواخر على الأوائل ، ودَلالةَ الموارد على المصادر ، وتناسُبَ الفصول والوصول ، وتعادُلَ الأقسام والأوزان ، والكشفَ عن قناع المعنى بلفظٍ هو في الاختيار أوْلَى ، حتّى يطابق المعنى اللفظَ ، ويسابق فيه الفهمُ السمع . قال : ولا غاية وراء هذا .

ومنهم من تَرَقَّى إلى ما هو أشقُّ وأصعب ، فلم تُقنِعْه هذه التكاليفُ في البلاغة حتّى طَلب البديع : من الترصيع والتسجيع ، والتطبيقِ والتجنيس ، وعكس البناء في النّظم[٣] ، وتوشيح العبارةِ بألفاظٍ مستعارة ، إلى وجوهٍ أُخَر تَنطق بها الكتُبُ المؤلَّفة في البديع ، فإني لم أذْكر هذا القَدْر إلاّ دلائل على أمثالها . ولكلّ مما ذكرتُه ومما لم أذكرْ رسمٌ من النفوذ والاعتلاء ، بإزائه ما يضادُّه فيُسَلِم للنُّكوص والاستفال[٤] . وأكثر هذه الأبواب لأصحاب

(١) م : « بحسن نظومها » .
(٢) الجنف : الميل في الكلام وفي الأمور كلها .
(٣) يعني بذلك ما ورد في نحو قوله :

مودته تدوم لكل هول     وهل كل مودته تدوم

(٤) الاستفال ، النزول إلى أسفل .

الألفاظ ، إذ كانت المعانى بمنزلة المعارِض للجوارى[١] ، فأرادوا أن يلتذّ السمْعُ بما يُدْرِكُ منه ولا يَمُجّه ، ويتلقّاه بالإصغاء إليه والإذْن له فلا يحجُبَه[٢] .

وقد قال أبو الحسن ابن طَبَاطَبَا[٣] رحمه الله ، فى الشِّعر : هو ما إن عَرِىَ من معنًى بديع لم يَعْرَ من حُسن الديباجة ؛ وما خالف هذا فليس بالشعر[٤] .

ومن البُلَغاء من قصد فيما جاشَ به خاطِرُه إلى أن يكون استفادةُ المتأمِّل له ، والباحثِ عن مكنونه من آثار عقله أكثر من استفادته من آثار قولِهِ أو مِثْلَه . وهم أصحابُ المعانى ، فطلبوا المعانى المُعْجِبَةَ من خواصّ أماكنها ، وانتزعوها جَزْلَةً عَذْبَةً حكيمةً ظريفةً أو رائقةً بارعةً[٥] ، فاضلةً كاملةً ، لطيفةً شريفةً ، زاهرةً فاخرةً ؛ وجعلوا رسومَها[٦] أن تكون قريبةَ التشبيه ، لائقةَ الاستعارة ، صادقة الأوصافِ ، لائحةَ الأوضاح ، خَلاّبَةً فى الاستعطاف ، عَطّافةً لدى الاستنفار ، مستوفيةً لحظوظِها عند الاستهام من أبواب التصريح والتعريض ، والإطناب والتقصير ، والجِدّ والهَزل ، والخُشونة واللَّيان[٧] ، والإباء والإسماح ، من غير تفاوُت يظهر فى خِلالِ أطباقها ، ولا قصورٍ ينبَعُ من أثناء أعماقِها ، مبتسمةً من مثانى الألفاظ عند الاستشفاف ، محتجبة فى غموض الصِّيان ، لدى الامتهان[٨] تعطيك مُرادَكَ إن رفَقت بها ، وتمنعُك جانبَها إن

(١) المعارض جمع معرض كمنبر ، وهو الثوب تعرض فيه الجارية وتجلى .

(٢) م : « فلا يحجبه » .

(٣) ذكره ابن خلكان عرضاً فى ترجمة أبى القاسم أحمد بن محمد ابن طباطبا قال : « ولا أدرى من هـذا أبو الحسن ، ولا وجه النسبة بينه وبين أبى القاسم المذكور » . وفى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية كتاب له يدعى « عيار الشعر » ذكر فى صدره أنه لأبى الحسن محمد بن أحمد ابن طباطبا العلوى . وذكر هذا الكتاب فى كشف الظنون وذكر أنه لابن طباطّبا .

(٤) م : « بشعر » .

(٥) م : « حكيمة طريفة ، أو رائعة بارعة » .

(٦) م : « وسومها » .

(٧) الليان ، بالفتح كسحاب : مصدر لان يلين لينا وليانا .

(٨) لدى الامتهان ، ساقطة من م .

عَنُفَتْ معها . فهذه مَنَاسِبُ المعانى لطُلاّبها ، وتلك مناصِبُ الألفاظ لأربابها . ومتى اعترف اللفظ والمعنى فيما تَصُوبُ به العقول[(١)] فتعانَقا وتلابَسا ، متظاهِرَين فى الاشتراك[(٢)] وتوافَقا ، فهناك يلتقى ثَرَيَا البلاغة[(٣)] فيُمطرُ روضُها ، ويُنشَر وشْيُها ، ويتجلّى البيان فصيحَ اللسان ، نَجيحَ البُرْهان ، وترى رائدَى الفَهمِ والطَّبعِ متباشرين لهما من المسموعِ والمعقول بالمَسرح الخِصْب والمَكْرَع[(٤)] العذب . فإذا كان النثرُ — بما له من تقاسيم اللفظ والمعنى والنظم — اتسع نطاقُ الاختيار فيه على ما بيَّنَّاه بحسبِ اتساع جوانبها وموادّها ، وتكاثر أسبابها ومَوَاتّها[(٥)] ، وكان الشعر قد ساواه فى جميع ذلك وشاركه ، ثم تفرّد عنه وتميَّز بأنْ كان حَدُّه « لفظ موزون مُقَفًّى يدُلُّ على معنًى » ، فازدادت صفاتُه التى أحاط الحَدُّ بها بما انضمّ من الوزن والتقفيةِ إليها ، ازدادت الكُلَف فى شرائطِ الاختيار فيه ، لأن للوزن والتقفيةِ أحكاما تماثلُ ما كانت للمعنى واللفظ والتأليف أو تُقارِب ، وهما يقتضيان من مراعاة الشاعرِ والمنتقِد ، مثلَ ما تقتضيه تلك من مراعاة الكاتب والمتصفِّح ، لئلا يختلَّ لهما[(٦)] أصلٌ من أصولهما ، أو يعتَلَّ فرْعٌ من فروعهما .

فإذا كان الأمرُ على هذا ، فالواجب أن يُتبيَّن ما هو عمودُ الشعرِ المعروفُ عند العرب ، ليتميَّزَ تليدُ الصنعةِ من الطريف ، وقديمُ نظامِ القريضِ من الحديث ، ولتُعرفَ مواطئُ أقدامِ المختارين فيما اختاروه ، ومَراسمُ إقدام

---

(١) تصوب به : تجود به ، من قولهم صاب المطر صوباً : نزل .

(٢) فى الأصل : « الاعتراف » وأثبتنا ما م .

(٣) ضبطت فى الأصل بضم الثاء وفتح الراء وتشديد الياء ، وهذا خطأ . يقال التقى الثريان ، وذلك أن يجىء المطر فيرسخ فى الأرض حتى يلتقى هو وندى الأرض . اللسان ( ثرا ) .

(٤) م : « المشرع » .

(٥) موات : جمع ماتة بوزن فاعلة ، وهى الوسيلة .

(٦) هذه الكلمة ساقطة من م .

المزيِّفين على ما زيفوه ، ويُعْلَمَ أيضاً فرقُ ما بين المصنوع والمطبوع ، وفضيلةُ الأتيِّ السَّمْحِ على الأبيِّ الصعب ، فنقول وبالله التوفيق :

إنهم كانوا يحاولون شرفَ المعنى وصحّتَهُ ، وجزالة اللفظ واستقامته ، والإصابةَ فى الوصف — ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثُرت سوائر الأمثال ، وشواردُ الأبيات — والمقاربةَ فى التشبيه ، والتحامَ أجزاء النّظم والتئامَها على تخيُّرٍ من لذيذِ الوزنِ ، ومناسَبةَ المستعارِ منه للمستعارِ له ، ومشاكَلَةَ اللفظ للمعنى وشِدَّة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما — فهذه سبعة أبواب هى عمودُ الشعر ، ولكلِّ باب منها مِعْيار .

فعِيَار المعنى أن يُعرَضَ على العقل الصحيح والفهم الثاقب ، فإذا انعطف عليه جَنْبَتَا القَبُول والاصطفاء ، مستأنِساً بقرائِنِه ، خَرج وافياً ، وإلاّ انتقَص بمقدار شَوْبِهِ ووحْشَتِهِ .

وعيار اللفظ الطَّبعُ والرِّواية والاستعمال ، فما سَلِمَ مما يُهَجِّنُهُ عند العَرضِ عليها فهو المختار المستقيم . وهذا فى مُفْرداته وجملته مُرَاعًى ، لأنّ اللفظة تُستَكرم بانفرادها ، فإذا ضامَّها مالا يوافقُها عادت الجملةُ هَجِينًا .

وعيار الإصابة فى الوصف الذّكاء وحسنُ التمييز ، فما وجداه صادقا فى العُلُوق ممازِجاً فى اللُّصوق ، يتعسّر الخروج عنه والتبرُّؤ منه ، فذاكَ سِيماءُ الإصابة فيه . ويروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال فى زهير : « كان لا يَمدَحُ الرجلَ إلاّ بما يكون للرّجال » . فتأمّل هذا الكلامَ فإنّ تفسيره ما ذكرناه .

وعيار المقاربة فى التشبيه الفطنةُ وحسنُ التقدير ، فأصْدَقُه مالا ينتقِض عند العكس ، وأحسَنُه ما أُوقع بين شيئين اشتراكُهما فى الصفات أكثر من انفرادهما ليَبِينَ وجهُ التشبيه بلا كُلفَة ، إلا أن يكون المطلوب من التشبيه أشهرَ صفات المشبَّه به وأملَكَها له ، لأنه حينئذ يدلُّ على نفسه ويحميه من الغموض والالتباس .

وقد قيل : « أقسام الشعر ثلاثة : مَثَلٌ سائرٌ ، وتشبيه نادر ، واستعارةٌ قريبة ».

وعيار التحام أجزاء النظم والتئامه على تخيُّرٍ من لذيذ الوزن ، الطبْعُ واللسان ، فما لم يتعثّر الطبعُ بأبنيتِهِ وعقودِهِ[1] ، ولم يتحبّس اللسانُ في فصوله ووصوله ، بل استمرّا فيه واستسهلاه ، بلا مَلاَلٍ ولا كلالٍ ، فذاك يُوشِك أن يكون القصيدة منه كالبيتِ ، والبيتُ كالكلمةِ تَسالُماً لأجزائه وتقارُناً ، وألاّ يكون كما قيل فيه :

وشِعرٍ كبعر الكبش فرّق بينَهُ      لسانُ دعِيٍّ في القريضِ دَخِيلِ[2]

وكما قال خَلَفٌ :

وبعضُ قريضِ الشِّعرِ أولادُ عَلَّةٍ      يَكُدُّ لسان الناطقِ المتحفِّظِ[3]

وكما قال رُؤْبَةُ لابنه عُقْبَةَ وقد عَرَضَ عليه شيئاً مما قاله ، فقال :

* قد قلتَ لو كان له قِرانُ[4] *

وإنّما قلنا « على تخيُّرٍ من لذيذ الوزنِ » لأنّ لذيذَهُ يطرَبُ الطَّبْع لإيقاعه ، ويُمازجُهُ بصفائِهِ ، كما يطرُب الفهمُ لصواب تركيبه ، واعتدالِ نظومِهِ . ولذلك قال حسّان :

تَغَنَّ في كل شعرٍ أنت قائلُهُ      إنّ الغِناء لهذا الشعر مِضمار[5]

وعيار الاستعارة الذِّهن والفطنة . ومِلاَكُ الأَمْرِ تقريب التّشبيه في الأصل

---

(١) في الأصل : « بأبيه » ، صوابه في م .

(٢) البيت لأبي البيداء الرياحي ، كما في البيان ( ١ : ٦٦ ) .

(٣) أولاد علة : بنو رجل واحد من أمهات شتى ، فهم مختلفون . انظر البيان ( ١ : ٦٦ ) والعمدة ( ١ : ١٧٢ ) .

(٤) في البيان ( ٢ : ٦٨ ) : « إنه يقول لو كان لقوله قران » ، وذلك حيث ورد الخبر برواية أخرى .

(٥) المضمار ، يطلق على الموضع الذي تضمر فيه الخيل ، وعلى زمانه أيضاً ، ويستعمل كذلك بمعنى التضمير . على أن الغناء وسيلة لتحسين الشعر واختباره . وهذا البيت مما لم يرد في ديوان حسان . وأنشده في العمدة ( ٢ : ٣٤١ ) بدون نسبة .

حتى يتناسَبَ المشبَّه والمشبَّه به، ثم يكتفى فيه بالاسم المستعارِ لأنّه المنقولُ عمّا كان له فى الوضع إلى المستعار له.

وعيارُ مشاكلة اللفظ للمعنى وشدَّةِ اقتضائهما للقافية، طول الدُّرْبة ودوامُ المدارسة، فإذا حكما بحسن التباس بعضها ببعضٍ، لا جفاء فى خِلالها ولا نُبُوّ، ولا زيادة فيها ولا قُصورَ. وكان اللفظ مقسوماً على رُتَب المعانى: قد جُعِلَ الأخَصُّ للأخصِّ، والأخسُّ للأخَسِّ، فهو البرىء من العيب. وأما القافيةُ فيجبُ أن تكون كالموعودِ [به(١)] المنتظر، يتشوّفُها(٢) المعنى بحقِّه واللفظ بِقِسْطِه، وإلا كانت قَلِقَةً فى مَقَرِّها، مُجتَلَبَةً لمستغنٍ عنها.

فهذه الخصال عَمُودُ الشِّعر عند العرب، فمن لَزِمها بحقِّها وبَنَى شِعرَه عليها، فهو عندهم المُفْلِق المعظَّم. والمُحْسِن المُقدَّم. ومن لم يجمعها كلَّها فبقدر سُهْمَتِه منها يكون نَصيبه من التقدُّم والإحسان، وهذا إجماعٌ مأخوذٌ به ومُتَّبَع نَهْجُه حتى الآن.

واعلم أنّ لهذه الخِصالِ وسائطَ وأطْرافاً، فيها ظَهَر صدقُ الواصف، وغُلُوّ الغالى؛ واقتصادُ المقتصِد. وقد اقْتَفَرَها اختيارُ الناقدين(٣)، فمنهم من قال: «أحسنُ الشعرِ أصدَقُه» قال: لأن تجويد قائِلِه فيه مع كونه فى إسارِ الصدْقِ يدلُّ على الاقتدارِ والحِذق. ومنهم من اختار الغُلُوَّ حتى قيل «أحسن الشعر أكذبه»؛ لأنَّ قائِلَهُ إذا أسقط عن نفسه تقابُلَ الوصف والموصوفِ امتدّ فيما يأتيه إلى أعلى الرُّتبة، وظهر قوّتُه فى الصياغة وتمهُّرُه فى الصناعة، واتّسعت مخارجُهُ وموالِجُه، فتصرّف فى الوصف كيف شاء، لأنّ العَمَلَ عنده على المبالغة والتمثيل، لا المصادفة

(١) هذه من م.
(٢) فى الأصل: «يتشوفه» وأثبتنا ما فى م.
(٣) الاقتفار: الاقتفاء والتتبع.

والتحقيق . وعلى هذا أكثرُ العلماء بالشّعر والقائلين له . وبعضهم قال : « أحسَنُ الشّعر أقصَدُه[١] » ؛ لأنّ على الشاعر أن يبالغ فيما يصير به القول شعرًا فَقَطٍّ[٢] ، فما استوفى[٣] أقسام البراعة والتجويد أو جُلّها ، من غير غُلُوٍّ فى القول ولا إحالةٍ فى المعنى ، ولم يُخْرِج الموصوفَ إلى أن لا يُؤْمَنَ لشىء[٤] من أوصافه ، لظهور السَّرفِ فى آياته ، وشمول التزيُّد لأقواله ، كان بالإيثار والانتخاب أولى .

ويَتْبع هذا الاختلافَ مَيْلُ بعضِهم إلى المطبوع وبعضِهم إلى المصنوع . والفرقُ بينهما أن الدّواعى إذا قامت فى النفوس ، وحَرَّكت القرائح ، أَعملت القلوبَ . وإذا جاشت العقولُ بمكنون ودائعها ، وتظاهرت مكتَسَباتُ العُلومِ وضروريّاتُها ، نبعت المعانى ودَرّتْ أخلافُها ، وافتقرت خفيّات الخواطرِ إلى جليّات الألفاظ ، فمتى رُفِضَ التكلُّف والتعمُّل ، وخُلِّىَ[٥] الطبعُ المهذَّب بالرّواية المدرَّب فى الدّراسة ، لاختياره ، فاسترسل[٦] غيرَ محمولٍ عليه ، ولا ممنوع مما يميل إليه ، أدّى من لطافة المعنى وحلاوة اللفظ ما يكونُ صَفْوًا بلا كَدَرٍ ، وعَفْوًا بلا جَهدٍ ، وذلك هو الذى يسمّى « المطبوع » . ومتى جُعِل زِمامُ الاختيارِ بيدِ التعمُّل والتكلُّف ، عاد الطبع مستخدَمًا متملَّكا ، وأقبلتِ الأفكارُ تستحمِلُهُ أثقالَها ، وتردِّدُه فى قَبُول ما يؤدّيه إليها ، مُطالَبَةً له بالإغرابِ[٧] فى الصنعة ، وتجاوزِ المألوفِ إلى البِدْعة ، فجاء مؤدّاهُ وأثَرُ التكلُّفِ يَلُوحُ على صفحاته ، وذلك هو « المصنوع » .

---

(١) من القصد ، وهو الوسط فى الأمور .

(٢) ورد فى نسخة الأصل ، بتشديد الطاء مع ضمها ، وصوابها التشديد مع الكسر ، كما فى اللسان والقاموس ، وهى لغة فى « قط » ساكنة الطاء بمعنى حسب .

(٣) فى الأصل : « فاستوفى » ، والصواب من م .

(٤) م : « بشىء » .

(٥) وردت فى الأصل بالحاء المهملة ، مع تقييدها بالإشارة ، والوجه ما أثبتنا من م .

(٦) كذا فى م . وفى الأصل : « واسترسل » .

(٧) مطالبة بفتح اللام فى الأصل وم . وفى م « بالإعزاب » ، والإعزاب : الإبعاد .

وقد كان يتفقُ في أبيات قصائدهم — من غير قَصْدٍ منهم إليه — اليسيرُ النَّزْرُ ، فلما انتهى قَرْضُ الشعر إلى المُحْدَثين ، ورأوا استغرابَ الناس للبديع على افتتانهم فيه ، أولعوا بتَوَرُّدِهِ إظهاراً للاقتدار ، وذَهاباً إلى الإغراب . فمن مُفْرِط ومُقْتَصِد ، ومحمودٍ فيما يأتيه ومذموم ، وذلك على حسب نُهوض الطبع بما يُحمَّلُ ، ومَدَى قُوَاهُ فيما يطلب منه ويُكَلَّفُ . فمن مال إلى الأوّلِ فلأَنَّهُ أشبه بطرائق الإعراب ، لسلامته في السَّبْك ، واستوائه عند الفحص . ومَن مال إلى الثاني فلدلالته على كمال البراعة ، والالتذاذ بالغرابة .

* * *

وأما تعجُّبُك من أبي تمّام في اختيار هذا المجموع وخروجِه عن مَيْدان شِعره ، ومفارقتِه ما يهواه لنفسه ؛ وإجماع نُقّاد الشعر بَعْدَه على ما صحبه من التوفيق في قصدِهِ ، فالقولُ فيه أنّ أبا تَمَّامٍ كان يختار ما يختار لجودته لا غير ، ويقول ما يقوله من الشعر بشهوته . والفرق بين ما يُشْتَهى[1] وبين ما يُستجاد ظاهرٌ ، بدلالة أنّ العارف بالبَزِّ قد يشتهي لُبْس ما لا يستجيده ، ويستجيد ما لا يشتهي لُبْسَه . وعلى ذلك حالُ جميع أعراض الدُّنيا مع العقلاء[2] العارفين بها ، في الاستجادة والاشتهاء . وهذا الرجُل لم يعْمِدْ من الشعراء إلى المشتهرين منهم دون الأغفال ، ولا من الشّعر إلى المتردِّدِ في الأفواه ، المجيب لكلِّ داعٍ ، فكان أمرُه أقرب ، بل اعتَسَفَ في دواوينِ الشّعراء جاهليِّهم ومخضرَمِيهم ، وإسلاميِّهم ومولَّدِهم ، واختطف منها الأرواحَ دون الأشباح ، واخترف الأثمار دون الأكمام[3] ، وجَمَع ما يوافق نظمَه ويخالفه ؛ لأن ضروبَ الاختيار لم تخفَ

(١) في الأصل : « يشتر » ، صوابه في م .
(٢) في الأصل : « من العقلاء » ، صوابه في م .
(٣) الاختراف : اجتناء الثمر . والأكمام : جمع كم ، بالكسر ، وهو غطاء النور الذي هو أصل الثمرة .

عليه ، وطرق الإحسان والاستحسان لم تَستتِر عنه ، حتى [ إنك[١] ] تراه ينتهى إلى البيت الجيِّدِ فيهِ لفظة تَشِينُه ، فيَجْبُر نقيصتَه من عنده ، ويبُدِّل الكلمة بأختها فى نقده . وهذا يَبِين لمن رجع إلى دواوينهم ، فقابل ما فى اختياره بها . ولو أنّ نقْد الشعر كان يُدرَكُ بقوله لكان مَن يقول الشعرَ مِن العلماء أشعر الناس . ويكشف هذا أنه قد يميِّزُ الشعر من لا يقولُه ، ويقولُ الشعرَ الجيد من لا يَعرف نَقدَه . على ذلك كان البُحْتُرىّ ، لأنّه فيما حُكِىَ عنه كان لا يُعْجَبُ من الشِّعر إلا بما وافق طبعَه ومعناه ولفْظَه .

وحكى الصُّولىّ أنه سَمع المُبَرِّد يقول : سمعت الحسنَ بن رجاء يقول : ما رأيت أحداً قطُّ أعلمَ بجيّد الشعر قديمِهِ وحديثِهِ من أبى تمّام . وحُكى عنه أنه مَرّ بشعر ابن أبى عُيَيْنَة فيما كان يختاره من شِعر المحدَثين فقال : « وهذا كله مختار » . هذا وشعرُه أبعدُ الأشياء من شِعره . وهذا واضِح .

* * *

وأمّا ما غَلب على ظنك[٢] من أنّ اختيار الشعر موقوفٌ على الشّهوات ؛ إذ كان ما يختارُه زيدٌ يجوز أن يزيِّفَه عمروٌ ، وأنّ سبيلَها سبيلُ الصُّوَر فى العيون ، إلى غير ذلك مما ذكرْتَهُ — فليس الأمر كذلك ؛ لأن من عَرَفَ مستورَ المعنى ومكشوفه ، ومرْفوض اللفظ ومألوفَه ، ومَيّزَ البديعَ الذى لم تقتسمه المَعارِض ، ولم تعتسفْه الخواطر ، ونَظَروتبحَّر ، ودار فى أساليب الأدب فتخيَّرَ ، وطالت مجاذبتُه فى التّذاكر والابتحاث ، والتداوُل والابتعاث ، وبانَ له القليلَ النائبُ عن الكثير ، واللّحظ الدالُّ على الضمير ، ودَرَى تراتيبَ الكلام وأسرارَها ، كما درى تعاليقَ المعانى وأسبابَها ، إلى غيرذلك مما يكمِّل الآلةَ ، ويَشْحَذُ

(١) هذه من م .
(٢) م : « فى ظنك » .

القريحة — تراه لا يَنظر إلّا بعين البصيرة ، ولا يسمع إلا بأذُن النَّصَفة[1] ، ولا ينتقد إلا بيد المَعْدِلة[2] ، فحُكمُه الحكم الذى لا يُبدَل ، ونقدُه النقد الذى لا يُغيَّر .

واعلم أنه يَعرف الجيِّد من يجهل الردىء . والواجب أن تَعرف المقابح المتسخَّطة كما عَرفتَ المحاسن المرتضاة ، وجِمَاعُها إذَا أُجْمِلت أنّها أضدادُ ما بيّنّاه من عُمُد البلاغة ، وخِصال البراعة ، فى النظم والنثر . وفى التفصيل كأنْ يكون اللفظُ وحْشِيًّا أو غير مستقيمٍ ، أو لا يكونَ مستعمَلًا فى المعنى المطلوب ، فقد قال عمر رضى الله عنه فى زهير : « لا يتتبّع الوحشيّ ولا يُعاظِلُ الكلامَ » . أو يكونَ فيه زيادة تفسد المعنى أو نقصان ، أو لا يكون بين أجزاء البيت التئام ، أو تكون القافية قَلِقَةً فى مقرِّها ، أو مَعِيبةً فى نفسِها ، أو يكونَ فى القَسْم أو التقابُلِ ، أو فى التفسير فساد ، أو فى المعنى تناقض وخروجٌ إلى ما ليس فى العادة والطبعِ ، أو يكونَ الوصفُ غيرَ لائقٍ بالموصوف ، أو يكونَ فى البيت حَشْوٌ لا طائِلَ فيه ، إلى غير ذلك مما يحصِّلهُ لك تأمُّلُك جُمَل المحاسن وتفصيلَها ، وتتبُّعك ما يُضادُّها[3] وينافيها ، وهذا هَيِّنٌ قريب .

وإنما قلت هذا لأنّ ما يختاره[4] الناقد الحاذق قد يتّفق فيه ما لو سُئل عن سبب اختياره إياه ، وعن الدّلالة عليه ، لم يمكنه فى الجواب إلا أن يقول : هكذا قضيّةُ طَبْعِى ، أو ارْجِعْ إلى غيرى ممن له الدُّرْبَةُ والعلم بمثله فإنّه يَحْكُم بمثل حُكْمى ، وليس كذلك ما يَسترذله النّقد أو ينفيه الاختيار ، لأنه لا شىء من ذلك إلاّ ويمكن التنبيهُ على الخلل فيه ، وإقامة البرهان على رداءته ، فاعلمْه .

* * *

(١) النصفة والنصف ، بالتحريك فيهما : الإنصاف .
(٢) المعدله بكسر الدال وفتحها : العدل . وجاءت فى الأصل بكسر الدال .
(٣) فى الأصل : « ما لا يضادها » ، والوجه ما أثبتنا من م .
(٤) فى الأصل : « ما لا يختاره » والوجه حذف « لا » كما فى م .

وأمّا[1] تمنّيك معرفةَ السبب فى تأخّر الشعراء عن رتبة الـكُتّاب البُلَغاء ، والعذرِ فى قِلّة المترسِّلين وكثرة المُفْلقين ، والعلّةَ فى نباهة أولئك وخُمولِ هؤلاء ، ولماذا كان أكثر المُفْلقين لا يبرعون فى إنشاء الـكتب ، وأكثرُ المترسِّلين لا يُفْلِقُون فى قَرْض الشعر ، فإنِّى أقول فى كل فَصْلٍ من ذلك بما يَحْضُر[2] ، والله وَلِيُّ توفيقى ، وهو حسبى وعليه توكُّلِى .

اعلم أن تأخُّر الشعراء عن رتبة البلغاء ، مُوجِبُه تأخُّرُ المنظوم عن رتبة المنثور عند العرب ، لأمرين :

أحدهما أنّ ملوكهم قبل الإسلام وبعدَه كانوا يتبجّحون[3] بالخطابة والافتنان فيها ، ويَعُدّونها أكملَ أسباب الرياسة ، وأفضلَ آلات الزّعامة . فإذا وقف أحدُهم بين السِّماطيْن لحصولِ تنافرٍ أو تضاغُنٍ أو تظالم أو تشاجر ، فأحسَنَ الاقتضابَ عند البُداهة[4] ، وأنجعَ فى الإسهاب وقت الإطالة ، أو اعتلى فى ذِرْوة مِنبرٍ فتصرّف فى ضروب من تخشين القول وتليينه ، داعيا إلى طَاعَةٍ ، أو مُسْتَصْلحاً لرعيّةٍ ، أو غيرِ ذلك مما تدعو الحاجةُ إليه ، كان ذلك أبلغَ عندهم من إنفاق مالٍ عظيم ، وتجهيز جيشٍ كبير . وكانوا يأنفون من الاشتهار بقَرض الشعر ، ويَعُدُّه ملوكُهم دناءة . وقد كان لامرئ القيس فى الجاهلية مع أبيه حُجر بن عَمْرٍو ، حين تعاطى قولَ الشعر فنهاه عنه وقتاً بعد وقت ، وحالا بعد حال ، ما أخرجَه إلى أن أمر بقتله . وقِصّتُه مشهورة ، فهذا واحد .

والثانى أنهم اتخذوا الشعر مَكْسَبَةً وتجارة ، وتوصّلوا به إلى السُّوَق كما

---

(١) فى الأصل : « وإنما » ، والصواب فى م .

(٢) م : « ما يحضر » .

(٣) التبجح : الفخر والتباهى .

(٤) اقتضاب الكلام : ارتجاله ، اقتضب الحديث والشعر : تكلم به من غير تهيئة أو إعداد له .

توصلوا به إلى العِلْية ، وتعرَّضوا لأعراض الناس ، فوصفوا اللئيمَ عند الطمع فيه بصفة الكريم ، والكريمَ عند تأخُّر صلته بصفة اللئيم ، حتى قيل : « الشعر أدنى مروّة السريّ ، وأسرى مروّة الدنّيّ » . وهذا الباب أمرُه ظاهر . وإذا كان شرفُ الصانع بمقدار شرف صناعته ، وكان النظمُ متأخّراً عن رتبة النثر ، وجب أن يكون الشاعر أيضاً متخلِّفاً عن غاية البليغ .

ومما يدلُّ على أن النثر أشرف من النظم ، أن الإعجاز من الله تعالى جدُّه والتحدّيَ من الرسول عليه السلام وقَعَا فيه دون النظم ؛ يكشف ذلك أن معجزات الأنبياء(١) عليهم السلام فى أوقاتهم كانت من جنس ما كانت أُمَمُهم يُولَعون به فى حِينِهم ، ويغلِبُ على طبائعهم ، وبأشرف ذلك الجنس . على ذلك كانت معجزةُ موسى عليه السلام ، لأنها ظهرت عليه وزمنُه زمن السِّحر والسَّحَرة ، فصارت من ذلك الجنس وبأشرفِه . وكذلك كان حالُ عيسى عليه السلام ، لأن زمنَه كان زمنَ الطبّ ، فكانت معجزتُه وهى إحياء الموتى ، من ذلك الجنس وبأشرفه . فلما كان زمنُ النبى صلى الله عليه وسلم زمن الفصاحة والبيان ، جعل الله معجزتَه من جنس ما كانوا يُولَعون به وبأشرفه ، فتحدّاهم بالقرآن كلاماً منثوراً ، لا شعراً منظوماً .

وقد قال الله عزَّ وجلَّ فى تنويه النبى عليه السلام(٢) : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ(٣) ﴾ .

---

(١) فى الأصل : « فيكشف ذلك أن معجز الأنبياء » ، وأثبتنا ما فى م .

(٢) يقال نوه فلانا ونوه به إذا رفعه وطير به وقواه ، ومنه قول أبى نخيلة :

ونوهت لى ذكرى وما كان خاملا ولكن بعض الذكر أنبه من بعض

م : « فى تنزيه النبى عليه السلام » .

(٣) هذا وجه جائز فى الاستشهاد بالقرآن مع ترك الواو أو الفاء ونحوهما . انظر الحيوان ( ٣ : ٤/١٥ : ٥٧ ، ٢٧٦ ) ورسالة الشافعى الفقرات رقم ٦٤٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

وقال أيضاً : ( والشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُم الغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فى كلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ ) .

ولمّا كان الأمر على ما بيَّنّاه وجب أن يكون النثر أرفع شأناً ، وأعلى سَمْكاً وبناء من النظم ، وأن يكون مزاولُه كذلك ، اعتباراً بسائر الصناعات وبمزاوليها[1] .

* * *

وأما السبب فى قِلّة المترسلين وكثرة المُفْلِقِين وعِزٌّ مَن جمع بين النوعين مبرِّزًا فيهما ، فهو أنَّ مبنَى « الترسُّل » على أن يكون واضحَ المنهج ، سهلَ المعنى ، متسِع الباع ، واسع النِّطاق ، تدلُّ لوائحُهُ على حقائقه ، وظواهرُه على بواطنه ، إذ كان موْردُه على أسماعٍ مفترقةٍ : من خاصيٍّ وعاميّ ، وأفهام مختلفة : من ذكيّ وغبيّ . فمتى كان متسهِّلا متساويا ، ومتسلسِلا متجاوباً ، تساوت الآذانُ فى تلقِّيه ، والأفهام فى درايته ، والألسن فى روايته ، فيُسمِحُ شاردُه إذا استُدعيَ ، ويتعجَّلُ وافِدُه إذا استُدنى ، وإن تطاوَلَ أنفاسُ فصوله ، وتباعَدَ أطراف حُزُونِه وسهوله . ومبنى « الشعر » على العكس من جميع ذلك لأنه مبنيّ[2] على أوزان مقدّرة ، وحدود مقسَّمة ، وقواف يُساق ما قبلَها إليها مهيَّأة ، وعلى أن يقوم كلُّ بيت بنفسه غير مفتقرٍ إلى غيره إلا ما يكون مضمَّناً بأخيه ، وهو عيب فيه . فلما كان مداه لا يمتدُّ بأكثر من مقدار عَرُوضِه وضَرْبِه ، وكلاهما قليل ، وكان الشاعر يعمل قصيدتَه بيتاً بيتاً ، وكلُّ بيت يتقاضاه بالاتحاد ، وجب أن يكون الفضل فى أكثر الأحوال فى المعنى ، وأن يبلغ الشاعرُ فى تلطيفه ، والأخذ من حواشيه ، حتى يتسع اللفظ له ، فيؤدِّيه على غموضِه وخفائه — حدًّا يصير

---

(١) م : « وبمزاوليها » .
(٢) م : « بنى » .

المُدركُ له والمشرِفُ عليه ، كالفائز بذخيرة اغتنمها ، والظافرِ بدفينةٍ استخرجها . وفى مثل ذلك يحسُن انّحاء[1] الأثر ، وتباطؤُ المطلوب على المنتظِر . فكلُّ ما يُحمَد فى الترسُّل ويُختار ، يُذمّ فى الشعر ويُرْفَض .

فلما اختلَف المبْنَيانِ كما بيّناً ، وكان المتولِّى لكل واحدٍ منهما يختار أبعدَ الغايات لنفسه فيه ، اختلفت فيهما الإصابتان ، لتبايُن طرفيهما ، وتفاوُتِ قطريهما ، وبُعْد[2] على القرائح الجمع بينهما . يكشفُ ذلك أن الرّجَزَ وإنْ خالف القصيدَ مخالفةً قريبة ترجع إلى تقطيع شأو اللفظ فيه ، وتزاحم السّجع عليه ، قلّ عددُ الجامِعين بينهما ، لتقاصر الطباع عن الإحاطة بهما . فإذا كان الرّجز والقصيد مع أنهما من وادٍ واحد ، أفضت الحالُ بمتعاطِيهما إلى ما قلتُ على خلافٍ يسير بينهما — فالنثر والنظم وهما فى طرفين ضِدّين ، وعلى حالتين متباينتين ، أولَى وأخصُّ .

* * *

وأمّا السبب فى قلّة البلغاء وكثرة الشعراء ، ونباهة أولئك وخمول هؤلاء ، فهو أنَّ المترسِّل محتاجٌ إلى مراعاة أمورٍ كثيرة ، إن أهملها أو أهمل شيئا منها رجعت النقيصةُ إليه ، وتوجهت اللائمة عليه .

منها تبيُّنُ[3] مقاديرِ من يَكتب عنه وإليه ، حتّى لا يرفع وضيعاً ، ولا يضع رفيعا .

ومنها وزن الألفاظ التى يستعملها فى تصاريفه ، حتّى تجيء لائقةً بمن يُخاطَب بها ، مُفخِّمة لحضرة سلطانه[4] التى يصدر عنها .

---

(١) رسمت فى الأصل و م : « انمحاء » مع وضع شدة على النون .
(٢) م : « فبعد » .
(٣) فى الأصل : « يبين » : صوابه فى م .
(٤) م : « سلطانها » .

ومنها أن يعرف أحوالَ الزمان ، وعوارضَ الحدَثَان ، فيتصرّف معها على مقاديرها فى النقض والإبرام ، والبسط والانقباض .

ومنها أن يعلم أوقات الإسهاب والتطويل ، والإيجاز والتخفيف ؛ فقد يَتَّفق مايحتاج فيه إلى الإكثار ، حتّى يستغرق فى الرسالة الواحدة أقدارَ القصائدالطويلة ، ويَتَّفِق أيضا ما تغْنى فيه الإشارة ، وما يجرى مَجرى الوَحْى فى الدَّلالة .

ومنها أن يعرف من أحكام الشَّريعة ما يقف به على سَوَاء السبيل ولايَشتطّ فى الحُكومة ، ولا يَعدِل فيما يخُطّ عن المَحَجّة . فهو إنّما يَترسّل فى عهود الوُلاة والقضاة ، وتأكيد البَيعة والأيمان ، وعِمارة البُلدان ، وإصلاح فسادٍ ، وتحريضٍ على جهادٍ ، وسَدّ ثغورٍ ورَتْق فتوق ، واحتجاجٍ على فئةٍ ، أو مجادَلَةِ لِمِلّةٍ ، أو دعاء إلى أُلفةٍ ، أو نهى عن فُرْقةٍ ، أو تهنئة بعطيّة ، أو تعزية برزّيةٍ ، أو ماشا كل ذلك من جلائل الخطوب ، وعظائم الشئون التى يحتاج فيها إلى أدواتٍ كثيرة ، ومعرفةٍ مفتّنةٍ .

فلما كان الأمرُ على هذا صار وجود المضطلعين بجودة النثر أعزّ ، وعددُهم أنْزَر . وقد وسَمْتهم الكتابةُ بشرفها ، وبوّأتهم منزلةَ رياستها ، فأخطارُهم عالية بحسب عُلوّ صناعتهم ، ومَعاقِدِ رياستهم ، وشدةِ الفاقة إلى كِفايتهم .

والشعراء إنّما أغراضُهم التى يُسدِّدون نحوَها ، وغاياتُهم التى يَنزِعون إليها ، وصفُ الدّيار والآثار ، والحنين إلى المعاهد والأوطان ، والتشبيب بالنساء ، والتلطيف فى الاجتداء ، والتفنُّن فى المديح والهجاء ، والمبالغةُ فى التَّشبيه والاوصاف . فإذا كان كذلك لم يتدانَو فى المِضمار ، ولا تقارَبُوا فى الأقدار . وهذا القول كافٍ .

وإذْ قد أتينا بما أردنا ، ووفَينا بما وَعَدنا ، فإنا نشتغل بما هو القصد من شرح الاختيار ، والله الموفِّق للصواب ، والصلاة والسلام على رسوله محمدٍ وآله الأخيار .